على صانعي القرارات ومراكز الأعمال وعلى الأفراد أن يقوموا بالعمل الآن من أجل المحافظة على التنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي أو دفع ثمن ضخم في العقود القادمة.

إن نموَّ الضغوط على التنوع الحيوي وخدمات النظام البيئي يتزايد عبر العالم ويحتاج اهتماما عاجلا. إن أسباب عيشنا عرضة للتهديد بسبب اعتمادنا الكلي على هذين الأمرين، وإن غياب الأسواق والأسعار لكثير من هذه الخدمات سبب رئيس لهذا الوضع. ويتحدث تقرير جديد أعلن اليوم عن توقع ازدياد أكثر للضغوط في المستقبل بحيث يمكن أن تتفاقم الآثار على الناس عبر العالم مع بروز عوامل مثل شح المياه وتقلص توفر الغذاء وما ينطوي عليه ذلك من وقع على الصحة.

ألتقرير المرحلي عن اقتصاديات النظم البيئية والتنوع الحيوي والتقييم الأول الصادر عن مبادرة الثمانية + خمسة (G8+5) الذي رعته ألمانيا والمفوضية الأوروبية يشيران إلى ضغوط كثيرة وإلى الحاجة لنظم تسعير محسنة لاحتساب أسعار الموارد الطبيعية. إن الضغط الأساسي يتأتى عن النمو السكاني وتغير نمط الأكل والتوسع في السكن الحضري والتغير المناخي والأجناس الغريبة العدوانية.

إن التوجهات الحالية في الأرض والمحيطات تُظهر المخاطر الشديدة التي تشكلها خسارة التنوع الحيوي على صحة وصالح البشرية. إن التغيُرَ المناخي يفاقم هذه المشكلة. كذلك، كما بالنسبة للتغيُر المناخي، فإن فقراءَ العالم هم الفئة التي تتعرض للمخاطر أكثر من غيرها بسبب استمرار خسارة التنوع الحيوي والتحليل الاقتصادي المعيب لنتائج ذلك.

يظهر التقرير أنه على أساس سيناريو "العمل كالمعتاد" فإن التراجع الحالي في التنوع الحيوي وما يتصل به من خدمات النظام البيئي سيستمر وقد يتسارع في بعض الحالات. ويمكن أن نواجَه بحلول عام 2050 بخسارة ما يقرب من عُشر المساحات الطبيعية الباقية، بشكل رئيس نتيجة التحويل إلى الزراعة وتوسيع البنية التحتية والتغير المناخي. كذلك يمكن أن نخسر 60% من صخور الحيد البحري المرجانية – حتى بحلول عام 2030 – من خلال الصيد البحري والتلوث والأمراض والأجناس الغريبة الغازية والتبييض الناتج عن التغير المناخي.

أثناء حديثه عن التقرير قال بافان سوخديف (Pavan Sukhdev) الذي قاد الدراسة، "إن الطبيعة هي مصدر قيمة عظيمة لنا كل يوم، غير أنها تتخطى الأسواق في معظم الحالات وتنأى عن وضع ثمن لها وتتحدى التقييم. هذا الافتقار إلى التقييم

يغدو الآن قضية حاسمة ونرى أن تجمع عدة آثار على التنوع الحيوي والنظم البيئية يجعل من المنطق الداعي إلى نظم تسعير أفضل أمرا ملزما."

تتوفر البينات الداعمة للعمل العاجل من مواقع مختلفة. إن الزيادات الأخيرة في أسعار الغذاء والسلع الأخرى تظهر كيف أن الطلب المتزايد على الأرض يشكل بدوره ضغطا على التنوع الحيوي والنظم البيئية والتماسك الاجتماعي. إن الخلافات البيئية من أعمال الشغب إلى العنف المنهجي تنتج عن المنازعات على الموارد الطبيعية بما في ذلك التنوع الحيوي. من الممكن أن تنهار كل المشاريع التجارية للتربية السمكية بحلول عام 2050. إن نقصا غير مسبوق في المياه أصبح حالة يتزايد ظهورها للعيان في جهات كثيرة من العالم المتطور من الولايات المتحدة إلى أستراليا وجنوب أوروبا. وتقع مناطق العالم الغنية بمختلف الأجناس تحت ضغط التحول الزراعي بحيث تعرض للخطر مئات من النباتات الطبية التي تشكل أساسا للعناية الصحية العالمية.

"إن تضمين القيمة الحقيقية للتنوع الحيوي وخدمات النظم البيئية في تقرير السياسات هو الهدف النهائي،" هكذا يقول بافان سوخديف. ويضيف، "هنالك في العملية خيارات أخلاقية خاصة بين الأجيال الحالية والمقبلة وبين الشعوب في أماكن مختلفة من العالم. إن أخذ هذه النواحي بعين الاعتبار سيمنح العالم أيضا نصيبا أفضل لتحقيق أهداف الألفية."

ألأخبار الجيدة هي أن بعض السياسات الواعدة أصبحت قيد التجربة في بعض البلدان وهي تظهر إمكانية تكرارها على صعيد عالمي. تشمل الأمثلة على هذا الإتاوات الدولية على خدمات النظام البيئي (كوستا ريكا) وبنوك البيئة (الولايات المتحدة الأمريكية) وبرامج المشاركة في الدخل للمناطق المحمية (يوغاندة).

إن تحقيق مستوى عالمي لهذه السياسات ولغيرها يتطلب إعادة النظر في أوجه الدعم الحالية لصالح سياسات المستقبل، خلق أسواق جديدة ووسائل حديثة لتطبيق السياسات، ألمشاركة في منافع الترشيد بشكل أكثر إنصافا والاحتساب التام وفق الصيغ الاقتصادية لتكلفة ومنافع خدمات النظام البيئي. إن هذه ستكون بعض النواحي التي ستوليها المرحلة الثانية الاهتمام الأكبر.